

عندما يجني المصريون ثمار النمو .. تطوير العشوائيات والريف نموذجًا!

هذه هي المرة الأولى التي نتابع فيها اهتمامًا بهذا المستوى من رأس الدولة بتطوير المناطق العشوائية، ليس هذا فحسب، بل الأهم أن يصطحب رئيس الجمهورية نصف وزراء الحكومة لزيارة أحد أبرز المناطق العشوائية، "عزبة الهجانة"، التي تمثل نقطة سوداء في خريطة العاصمة، بدأت كم منطقة عشوائية، وتفاقت حتى بلغ مداها إلى هذه الدرجة بحيث يعيش فيها ٣ ملايين بالحد الأدنى من الخدمات الأساسية، وفي كتل خراسانية متلاصقة لا ترى فيها شوارع ولا تدخل مساكنها الشمس، لك أن تتخيل أن أفضل شارع فيها لا يتجاوز -كما تابعنا وشاهدنا جميعا خلال زيارة الرئيس وبعض الوزراء- عرضه مترا واحدا تقريبا!

لا يولى الرئيس عبد الفتاح السيسي اهتماما بالحديث عن المسئول الذى ترك الحبل على الغارب لتنتشر هذه العشوائيات وتمتد بطول البلاد وعرضها بسبب غياب التخطيط العمراني لتوفير البديل المناسب أو الحكومات المتعاقبة التي لم تؤل اهتماما أو تلفت انتباهها أهمية التعامل مع تلك المشكلات المتراكمة عبر عقود طويلة، لكن اهتمام الرئيس ينصب على كيفية حل تلك المشكلات وتوفير حياة كريمة لأهالي وسكان تلك المناطق العشوائية.

المشروعات التنموية الجاري تنفيذها وبرامج الحماية الاجتماعية الحالية التي تعتبر الأكبر في تاريخ مصر، تجعلنا نقول إن المصريين بدأوا يشعرون بمعدلات النمو الاقتصادي ومسارات التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى منذ سبعينيات القرن الماضي، ولا سيما الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١، التي شهدت نموا مرتفعا غير أن غالبية فئات المجتمع لم يجنوا ثمارها، واقتصرت على فئة قليلة.

لعل المبادرات والبرامج الرئاسية الجاري تنفيذها بنجاح، وفي مقدمتها مبادرة "حياة كريمة" التي تعتبر أحد أهم البرامج التنموية لرفع مستوى وجودة الخدمات بالعديد من القرى والنجوع، والانتهاء من تطوير ٩٠% من العشوائيات غير الآمنة باستثمارات تصل إلى ٢٧.٥ مليار جنيه، والبدء في تنفيذ مشروع تطوير الريف وتطوير العشوائيات الآمنة وفي مقدمتها "عزبة الهجانة"، إنما يدل على أن ثمار النمو تصل إلى المجتمع بجميع فئاته وفي جميع المناطق الجغرافية.

ويعكس توجيه الخطة الاستثمارية للدولة -من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوسطة المدى التي بدأت منذ العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى ٢٠٢١/٢٠٢٠- بوضوح الحرص على أن تصل ثمار النمو الاقتصادي إلى جميع فئات المجتمع، حيث زادت الاستثمارات العامة خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٦٦% وتركزت في تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية التي تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة حياة المواطنين، ولاسيما في المناطق التي كانت تعاني فجوة في الاستثمارات العامة على مدى العقود الماضية، ولاسيما في الصعيد والقرى الأكثر احتياجاً.

ووفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدكتور هالة السعيد، فقد شهدت الاستثمارات العامة في قطاعات النقل ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء زيادة بنحو ٢٠% لتصل إلى ٥٠٠ مليار جنيه، لتستحوذ على ٣٢% من إجمالي الاستثمارات العامة خلال السنوات الثلاث الماضية من ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠، وكما زادت الاستثمارات العامة في مجال الصحة والتعليم، وهو ما انعكس بشكل مباشر في تحسين الخدمات الأساسية وجودة حياة المواطنين، ووفقاً للوزارة -أيضاً- فقد تضاعف نصيب الفرد من الاستثمارات العامة خلال تلك الفترة بنحو ٢٦٥% ونصيب الفرد من استثمارات الإدارة المحلية بنسبة ١٩٥%.

ما لا شك فيه أن زيادة الاستثمارات العامة والتوزيع المتوازن لها إلى جانب برامج الحماية الاجتماعية ساهمت بشكل إيجابي -في جودة حياة المواطنين، حيث زادت نسبة تغطية المدن بالصرف الصحي لتصل إلى ٩٦% وتضاعفت في القرى لتصل إلى نحو ٣٨%، ومن المتوقع أن تتم تغطية جميع المدن بنسبة ١٠٠% ونحو ٦٠% للقرى بنهاية العام المقبل، كما انعكس بشكل واضح في تراجع معدل الفقر لأول مرة منذ ١٩٩، لينخفض من ٣٢.٥% في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٩.٧% في ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما انخفض معدل الفقر في الريف بشكل ملحوظ بنسبة ٤.٧٣% بالوجه البحري و٣.٧٩% بالوجه القبلي.

ثمة مؤشرات كثيرة على أن ثمار النمو الاقتصادي بدأت تصل إلى جميع فئات المجتمع، ولاسيما مع تنفيذ المشروع القومي لتطوير الريف الذي تصل استثماراته إلى ٥٠٠ مليار جنيه ويستفيد منه ٥٨% من السكان، وكذلك تطوير العشوائيات في عواصم المحافظات، الذي تصل تكلفة المرحلة الأولى منه إلى نحو ٧٩ مليار جنيه.